المسؤولية الاجتماعية كأداة لدعم نظم الإدارة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة

د.غلاي نسيمة، أستاذة محاضرة أ — المركز الجامعي عين تموشنت (الجزائر)
د. مخفي أمين، أستاذ محاضر أ — جامعة مستغانم، الجزائر
أ.أحماني أشرف، أستاذ مساعد أ — جامعة القاضي عياض – مراكش، المغرب

مـلخص

إن المسؤولية الاجتماعية هي ليست نتاجا للقضايا المعاصرة والمعروفة لدينا بشكل دقيق، أو أنها ترتبط بالجوانب الذاتية للموضوع فقط. إذ أن علاقتها ترتبط بالمتغيرات الأساسية الحاصلة في المجتمع وبشكل موضوعي، وبالتالي فإنها ليست بظاهرة جديدة.

كما تعد المسؤولية الاجتماعية من القضايا الأساسية التي أعطي لها أهمية كبيرة من قبل المؤسسات و ذلك على اختلاف أنواعها وطبيعة ملكيتها، فقد كانت مؤسسات القطاع العام أو التي هي ملك للدولة كانت هي الفئة الغالبة ولكن مع ظهور مؤسسات القطاع الخاص التي أصبحت تحقق أرباح هائلة و تقوم بتوظيف عدد كبير من العمال، كل هذا فرض دورا اجتماعيا جديدا لهذا القطاع للتعويض عن تضاؤل دور القطاع العام.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية – التنمية المستدامة- الإدارة البيئية.

Résumé

La responsabilité sociale n'est pas un produit des affaires contemporaines ou elle est liée aux aspects subjectifs d'un sujet. Par ailleurs, elle se base sur sa relation objective avec des variables fondamentales liées à la société, et à cet effet, n'est donc pas un phénomène nouveau, ainsi, on peux suivre le développement du ce concept a travers le temps.

La responsabilité sociale est l'une des principales questions auxquelles les institutions de toutes formes ont accordé une grande importance.

Mots-clés: Responsabilité sociale - Développement durable - Management environnemental.

مـــقـدمـة

لقد ظهرت في الآونة الأخيرة العديد من الانتقادات التي وجهت إلى المؤسسات و ذلك بسبب سعيها الدائم والمتواصل إلى تعظيم أرباحها في السوق، مما طرح إشكالا كبيرا وهو انه قد تضر بمصالح الأطراف الأخرى التي لها علاقة بالمؤسسة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و ذلك ليس في الوقت الحالي فقط وا ٍنما قد تضر على المدى الطويل وبالتالي ستضر حتى بمصلحة الأجيال القادمة . ولذلك كان لابد من البحث عن حل لهذه الإشكالية فاخذ الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية يتزايد ، وذلك حتى تأخذه المؤسسة بعين الاعتبار كأحد أهدافها الأساسية إلى جانب هدفها الرئيسي و هو تعظيم الأرباح.

حيث يعتقد الكثيرون أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مقيد ومرتبط بالعمل الخيري والتطوعي فقط ولا ينظر إليه بنظرة إستراتيجية تعود بالفائدة على جميع الأفراد، فالعرف السائد هو أن المانح لا يستفيد شيئا كما يستفيد المتلقي، هو مفهوم غير دقيق، إذ أن كلا من المانح والمتلقي مستفيدان بشكل متساوي فهما شريكان مستثمران في نفس المصلحة، ويتم من خلاله تحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل والتي تعتبر احد المطالب الأساسية التي تبنتها الكثير من المنظمات الدولية في الوقت الراهن و ذلك بسبب حمايتها لمصالح مختلف الأطراف الذين تربطهم علاقات بالمؤسسة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و ذلك للأجل البعيد ، إذن تعتبر التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". قد تتنوع تعريفات التنمية المستدامة ولكنها قد تؤدي في نهاية المطاف إلى نفس النهج.

من خلال كل ما قلناه تتبلور لدينا الإشكالية التالية:

كيف يمكن للمسؤولية الاجتماعية أن تكون الحجر الأساس لتحقيق التنمية المستدامة؟

أولا: الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية:

1- تعريف المسؤولية الاجتماعية:

يكون من الصعب في كثير من الأحيان الاتفاق على تحديد تعريف معين يفي بإعطاء مضمون شامل و جامع ، إلا آن ذلك لا يمنع من استعراض عدد من التعاريف التي تنطلق من زوايا ووجهات نظر مختلفة تمكننا في النهاية من الإحاطة بشمولية المعنى للمسؤولية الاجتماعية .

لقد عرف البنك الدولي مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال:"على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم و المجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة و يخدم التنمية في آن واحد "[1]. وهذا يعني بأنه يجب على مدراء هذه المؤسسات اتخاذ القرارات التي تخدم مصالح الشركة والمجتمع في نفس الوقت.

- كما عرفت غرفة التجارة العالمية، المسؤولية الاجتماعية : "على أنها جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق التنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية [2]"، وبالتالي فان المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا و لذلك فان المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع و التعليم.
- كما عرف Drucker المسؤولية الاجتماعية على أنها :" التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه[3]"

لقد شكل هذا التعريف حجر الزاوية للدراسات اللاحقة و فتح الباب واسعا لدراسة هذا الموضوع باتجاهات مختلفة.

- كما تجدر الإشارة إلى الرأي الذي طرح من قبل Robbins حيث ميز فيه بين المسؤولية الاجتماعية Social Responsabilité والاستجابة الاجتماعية وفق مجموعة من الأبعاد مشيرا إلى أن الأولى تستند إلى اعتبارات أخلاقية مركزة على النهايات من

الأهداف بشكل التزامات بعيدة المدى، في حين إن الاستجابة الاجتماعية ما هي إلا الرد العملي بوسائل مختلفة على ما يجري من تغييرات وأحداث اجتماعية على المدى المتوسط والقريب.[4]

وباعتبار أن المسؤولية الاجتماعية نشاط يرتبط ببعدين احدهما داخلي يتمثل في إسهام المؤسسة في تطوير العاملين و تحسين حياتهم ،و الثاني خارجي يتمثل في مبادرات المؤسسات في التدخل لمعالجة المشاكل التي سيعني منها المجتمع، فان التعاريف السابقة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تعطي نقاط مشتركة تتمثل في[5]:

- الإجماع على الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة في المجتمع بصفتها عضوا فيه.
- التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية هي الآلية التي من خلالها تساهم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.
- الطابع" الطوعي والإرادي" الذي يميز التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية.
- الطابع " الدائم" الذي يؤكد على التزام المؤسسة و الذي يجعل من المسؤولية الاجتماعية احد ركائز إستراتيجيتها.
- عنصر"الشفافية" والذي يرتكز على جمع ونشر المعلومات داخل وخارج المؤسسة، مما يسمح بتوثيق وترسيم الممارسات الايجابية و تتبع التطورات الحاصلة بها.
- القدرة على إشراك أطراف أخرى تهتم بالمؤسسة وتتعامل معها.

كما أن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يحقق لها العديد من الفوائد في مقدمتها تحسين صورة المؤسسة بالمجتمع وترسيخ المظهر الايجابي لدى العملاء والعاملين وأفراد المجتمع بصورة عامة، خاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة.

2- الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية:

اقترح الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد كوفي عنان لأول مرة الاتفاق العالمي في خطابه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في 31 يناير/ كانون الثاني 1999، وقد تم إطلاق المرحلة التنفيذية للاتفاق العالمي في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في 26 يوليو / تموز 2000. وطالب الأمين العام قادة الأعمال بالانضمام إلى المبادرة الدولية - الاتفاق العالمي - التي تجمع الشركات بهيئات الأمم المتحدة ومنظمات العمل والمجتمع المدني لدعم المبادئ العشرة في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة. ويسعى الاتفاق العالمي، من خلال قوة العمل الجماعي، إلى تعزيز مواطنة الشركات بحيث يمكن لقطاع الأعمال أن يصبح جزءا من الحل في مواجهة تحديات العولمة. وبهذه الطريقة، يمكن أن يساهم القطاع الخاص - بالشراكة مع أطراف اجتماعية أخرى - في قيام اقتصاد عالمي أكثر استدامة وشمولية[6].

وشارك مئات الشركات من مختلف مناطق العالم ومنظمات العمل الدولية والمجتمع المدني في الاتفاق العالمي، الذي يعتبر مبادرة طوعية مباشرة من الأمين العام لتعزيز مواطنة الشركات من خلال تحقيق هدفين:

- جعل الاتفاق العالمي ومبادئه جزءا من إستراتيجية القطاع العام وعملياته؛
- تيسير التعاون فيما بين أصحاب المصالح الرئيسيين وتعزيز الشراكات دعما لأهداف الأمم المتحدة.

3- أهمية المسؤولية الاجتماعية:

هناك وجهات نظر متعارضة حول تبني الشركات لمزيد من الدور الاجتماعي ، وعلى العموم هناك اتفاق عام بكون المسؤولية الاجتماعية بحدود معينة تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في علاقاتها مع مجتمعاتها لمواجهة الانتقادات و الضغوط :المفروضة عليها، ومن شأن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تحقيق عدة مزايا بالنسبة للمجتمع والدولة والمؤسسة وأهمها ما يلي[7]:

- **بالنسبة للمؤسسة:**

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال وخاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة؛
- من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف؛
- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع؛ كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية

- **بالنسبة للمجتمع**:

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة؛
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع؛
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح؛
- الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة تثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

- **بالنسبة للدولة:**

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى؛
- يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية؛

- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من الآلات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

- **بالنسبة للعاملين:**

ليس من الصعب على أية مؤسسة الاهتمام بعامليها و تلبية رغباتهم بما يعزز قدرتهم الوظيفية و هذه الرغبات لا تتعدى المعقول مما تتطلبه سبل الاحترام و التقدير في العمل ، إضافة إلى متطلبات الحياة المعيشية و الميل نحو تحقيق معيشة الرفاهية او حتى مستوى الكفاية المعقول لعائلة العامل.

و لتجسيد الدور الاجتماعي الذي تتبناه معظم المؤسسات و بتركيز الجهود المبذولة لتحقيق جودة حياة العامل يجدر الإشارة إلى الأبعاد والعناصر التالية:

- توفير الظروف البيئية والمعنوية المدعمة لأداء العاملين.
- المشاركة الفعلية للعمال بمعناها الواسع.
- إثراءالوظائف و إشباع طموحات العاملين.
- عدالة نظم الأجور و المكافآت.
- العدالة الاجتماعية والحفاظ على كرامة العاملين و خصوصياتهم.
- تحسين ظروف العمل و التي تنقسم بدورها إلى مجموعتين من الشروط ،هي الشروط المادية[8]:كالإضاءة و التهوية وأوقات الراحة..، و الشروط الاجتماعية أو ظروف العمل الاجتماعية التي تساعد على وجود نوع من العلاقات بين الأفراد خارج جو العمل كالتنظيمات غير الرسمية...

4- الآراء المؤيدة و المعارضة للمسؤولية الاجتماعية:

- **الآراء المؤيدة:**

إن الحجج وراء قيام منظمات الأعمال بمهام المسؤولية الاجتماعية و بمتغيراتها المختلفة تنحصر بالاتي:

- لقد أدى الاتجاه الواسع نحو التخصيص إلى تخلي الحكومات عن أدوارها التقليدية الاجتماعية والتزاماتها اتجاه مواطنيها، مما تطلب وجود جهة أخرى تساعد في تامين هذه الالتزامات وبالطبع فان هذه الجهات التي ستحل محل الحكومة هي إدارة المؤسسات التي تم تخصيصها[9]. كما تقوم الحكومات بمساندة منظمات الأعمال على القيام بهذا الدور بوسائل متعددة منها الإعفاءات الضريبية للكثير من المساهمات الاجتماعية أو التشجيع عليها بوسائل مختلفة.

- كما يرى أنصار هذا الرأي أن الأرباح على المدى البعيد يمكن أن تزداد من خلال تبني المؤسسة دورا اجتماعيا اكبر، حيث أن رضا المجتمع و مد جسور التعاون والتفاهم و الثقة معه يمثل مدخلا مهما ذي مردود مستقبلي كبير، إن الدور الاجتماعي وان كان مكلفا اليوم فانه سيشكل استثمار مستقبلي مهم للمؤسسة[10].

- الصورة العامة للمؤسسة ستكون أفضل حينما تلعب دورا اجتماعيا (تحسين السمعة).

- المسؤولية الاجتماعية شكل من التدابير الوقائية لتجنب المشاكل الاجتماعية المعقدة التي ستحدث عاجلا أم آجلا.

- التقليل من إجراءات الحكومة و قوانينها المتعلقة بالتدخل في شؤون المؤسسات.

- **الآراء المعارضة للمسؤولية الاجتماعية:**

هناك من يعارض التوجه السابق الذكر و الذي ينادي بضرورة أن تلعب مختلف المؤسسات دورا اجتماعيا أي أن تتبنى مسؤوليتها الاجتماعية ، فهناك من يعارضه و يعتبره تجاوزا على الدور الاقتصادي البحث الذي يجب أن تؤديه متطلبات الأعمال بإتقان،فالمسؤولية الوحيدة لهذه المؤسسات هي تحقيق الأرباح والنمو والتوسع و كان على رأس الباحثين والمفكرين الداعين لهذا الرأي المفكر الاقتصادي الأمريكي الحاصل على جائزة نوبل Milton Friedman، فقد رأى هذا المفكر انه يجب على المؤسسات أن تحقق أرباحا وتتوسع و هذا سيخلق فرص عمل من خلال زيادة حجمها و فتح فروع جديدة لها.

- لم تكن هذه الحجة الوحيدة بل عزز أنصار هذا التوجه موقفهم قائلين:

إن المؤسسات ستدعم الحكومة بشكل أفضل عندما تحقق أرباحا كبير ة وتسدد نتيجة لذلك ضرائب أكثر و هذا سينعكس بشكل مشاريع حكومية أكثر تسهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة رفاهية المجتمع.

- إضافة لما تقدم فان المعارضين يبرزون عاملا مهما آخر لضرورة التركيز على الجانب الاقتصادي و هو دعم تزويد المؤسسات بسلطة إضافية خصوصا الكبيرة منها والتي تتمتع الآن بسلطات قد تفوق أحيانا ما لدى الحكومة من سلطات،فشركات مثل "جينرال موتورز" و"مايكروسوفت"و غيرها لها نفوذ قوي وكبير وليس من الصواب إعطائها سلطات إضافية حيث أن الإنفاق الاجتماعي سيخلق لها نفوذا إضافيا من نوع آخر.

- كذلك صعوبة المسائلة بسبب عدم وجود معايير مطورة لقياس الأداء الاجتماعي و لا ننسى هنا الإشارة إلى أن الشركات قد تقدم كشوفات الحكومة حول أنشطتها الاجتماعية التي قد تكون مضخمة بشكل كبير بهدف الحصول على إعفاءات ضريبية و هذا يؤدي إلى حرمان خزينة الدولة من أموال كان بالإمكان توجيهها إلى مشاريع تسهم في تحسين مستوى رفاهية المواطنين.

- من الحجج المعارضة نذكر انه إذا انفردت مؤسسة بإنفاق الأموال على تنفيذ برنامج المسؤولية الاجتماعية دون المنافسين الآخرين ، فان ذلك يعني تحملها كلفا إضافية من شانها أن تنعكس على زيادة أسعار السلع التي تتعامل بها وبالتالي تنعكس سلبا على موقفها و قوتها التنافسية في السوق[11].

إن ما تقدم أعلاه من استعراض لآراء المؤيدين و المعارضين لتبني شركات الأعمال مسؤوليات اجتماعية تتعلق بالمبادرات الاجتماعية الطوعية التي تقوم بها الشركات من تلقاء نفسها، ولكن عندما تفرض الحكومات بقوانين وتشريعات بعض الممارسات التي يجب أن تمارسها الشركات مثل: أن تكون هناك نسبة مئوية من الوظائف في الشركة مخصصة للمعوقين فإنها حينئذ تكون قانونا ملزما ولا تسمى مسؤولية اجتماعية.

ثانيا: التنمية المستدامة وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية

1- مفهوم التنمية المستدامة:

لقد ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية عام 1987 وعرفت التنمية في هذا التقرير على أنها:" تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم".

وعرفها "وليم رولكزهاوس" على أنها "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة ، و ذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة "وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة[12].

2- أبعاد التنمية المستدامة[13]:

❖ ***البعد الاقتصادي:***

ويستند هذا البعد الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد و القضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، ويندرج تحت هذا البعد:

- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية؛
- تقليص تبعية البلدان النامية؛
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته؛
- المساواة في توزيع الموارد؛
- الحد من التفاوت في مستوى الدخل؛
- تقليص الإنفاق العسكري.

❖ ***البعد الإنساني والاجتماعي:***

ويتناول هذا العنصر العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبل الرفاهية من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان، وعناصره كالتالي:

- تثبيت النمو السكاني
- أهمية توزيع السكان
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية
- الاهتمام بدور المرأة
- الصحة والتعليم
- حرية الاختيار والديمقراطية

❖ ***البعد البيئي:***

ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية، التنوع البيولوجي، المناخ في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية و هي:

- قاعدة المخرجات: وهي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا.
- قاعدة المدخلات:
- مصادر متجددة مثل: التربة و المياه و الهواء.
- مصادر غير متجددة مثل المحروقات.

❖ **البعد التقني والإداري:**

هو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف و أكفأ تنقل المجتمع إلى حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدوير النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها.

حيث يتم مراعاة عدة أمور أهمها:

- استخدام تكنولوجيا أفضل
- الحد من انبعاث الغازات
- استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي

- إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية و غيرها.
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

ختاما، فإن نظام الإدارة البيئية هو مجموعة من السياسات التي توضع في سبيل حماية البيئة و الحفاظ عليها و تزداد أهميته في منظمات الأعمال التي ترتبط نشاطاتها بشكل كبير بكل ما يتعلق بالبيئة، حيث تصبح المؤسسة ملزمة بالمشاركة في الحد من التلوث البيئيو الالتزام بالمعايير المحلية و الدولية لتحقيق ذلك.

3 - مفاهيم أساسية للتنمية المستدامة:

المفهوم الأول: الاعتماد المتبادل: وهذا يعني أنه ينبغي علينا فهم كيفية وجود عالقات مترابطة بين البيئة والاقتصاد على جميع المستويات.

المفهوم الثاني: المواطنة والإشراف: المسؤوليات التي يتعين على كل فرد تحملها داخل المجتمع.

المفهوم الثالث: احتياجات وحقوق الأجيال القادمة: فهم الاحتياجات الأساسية للمجتمع والآثار المترتبة على الإجراءات المتخذة اليوم لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.

المفهوم الرابع: التنوع: احترام وتقدير الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية

المفهوم الخامس: جودة الحياة: ً الاعتراف بأن تحقيق المساواة والعدالة على مستوى العالم عناصر أساسية للاستدامة وهي أيضا احتياجات أساسية يجب تلبيتها في جميع أنحاء العالم .المفهوم السادس: عدم اليقين والاحتياطات: يجب الاعتراف بالمناهج المختلفة لتحقيق الاستدامة والتغيير المستمر للأوضاع واعترافك بأساليب التعلم المستدامة والمرنة

المفهوم السابع: التغير المستدام: فهم أن الموارد محدودة وهو ما قد يؤدي إلى تأثير سلبي على أساليب حياة البشر.

لقد تم إحراز التقدم على مقاييس التنمية المستدامة،وذلك بالنظر إلى حقيقة أن المخاوف من التدهور البيئي وزيادة التلوث قد أدت إلى زيادة الاستثمارات في التقنيات الصديقة للبيئة. ولا تزال عملية تنفيذها تحديا، ولكن ثمة أدلة على إحراز التقدم. وهناك عدد من

الجهود لإدماج الاعتبارات البيئية بشكل أكثر فعالية في عملية صنع القرار الاقتصادي. من أمثلة ذلك، تكامل الجهود الحكومية في البلدان المتقدمة المتنوعة لتحديد سعر الكربون، والاعتراف المتزايد بقيمة خدمات النظام البيئي لقطاع الأعمال والمجتمع، والجهود المبذولة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة. وقد أدت المخاوف العالمية من التدهور البيئي وزيادة معدلات التلوث إلى زيادة الاستثمارات في التقنيات الصديقة للبيئة .كما نجح بروتوكول مونتلاير على سبيل المثال في حظر جميع المواد التي تسبب تآكل طبقة الأوزون. وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة، استمرت الاتجاهات السلبية غير المستدامة في الحدوث. وساعدت قمة ريو في زيادة النمو الاقتصادي من خلال توفير المصادر واستهلاك المواد.

4- العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة:[14]

مفهومي المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومين قريبين جدا فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية والثاني يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فلو لاحظنا مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية والذي يشمل العناصر التالية:

- احترام البيئة: مكافحة التلوث، إدارة الفضلات، الاستغلال العقلاني للمواد الأولية
- الأمان عند عملية الإنتاج وتحقيق الأمان في خصائص المنتجات.
- إثراء الحوار الاجتماعي، تكافؤ الفرص، تحسين ظروف العمل، أنظمة الأجور، التكوين المهني...
- احترام حقوق الإنسان: في أماكن العمل، احترام القوانين الدولية لحقوق العامل، مكافحة عمل الأطفال...
- الالتزام بأخلاقيات الإدارة: مكافحة الرشوة و تبييض الأموال
- الاندماج في المجتمع من خلال التنمية المحلية.
- التحاور مع أصحاب المصالح

- الانضمام إلى المقاييس العالمية للبيئة مثل Iso 14000 ، المعايير الاجتماعية...

نلاحظ أن نفس العناصر تقريبا أو بعضا منها التي تشملها المسؤولية الاجتماعية نراها مطروحة في المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة فالمفهومين متكاملان لا متعارضان و كلاهما يخدم الآخر.

هناك علاقات معروفة بين المؤسسة والمجتمع، فالمؤسسة تثري أو تفقر محيطها من خلال نشاطها الاقتصادي، ولكن من جهة أخرى لا يمكن للمؤسسة أن تستثمر لسنوات دون أن توفر بيئة تتوفر فيها شروط نجاحها واستمرارها لذلك فإن توفير المؤسسة لهذا الجو الملائم للعمل يعود عليها بالمنفعة في الأمد الطويل.

وتضمين المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية لا يكون بالتركيز فقط على الجوانب الأخلاقية في المجتمع ولكن أيضا على أساس منطق من الشرعية والفعالية، فالمؤسسة في نهاية الأمر لا تتعامل على أساس من المشاعر والوطنية فحسب عندما تستثمر لإعادة تهيئة محيطها بل هي تقوم بذلك لأنها تنتظر عائدا من وراء ذلك.

ذلك أن العمل في محيط حساس ومضطرب اجتماعيا يعتبر تهديدا لعمل المؤسسة وتواجدها، في حين أن النسيج الاجتماعي المتماسك يحسن من أداء المؤسسة والمجتمع والبيئة، كما أن العائد على الاستثمار بالنسبة للمؤسسة المسئولة هو إثراء وتحسين لنوعية الموارد الموجودة في المحيط والتي قد تحتاج إليها المؤسسة، لأجل ذلك كله من المهم أن تعبر المؤسسة عن التزامها تجاه المجتمع من خلال :

- مناصب الشغل.
- تكوين العاملين.
- تحسين الخدمة للزبائن.
- الاندماج في الخدمات التطوعية وحملات التوعية.
- احترام حقوق الإنسان وحماية البيئة.

وهذه نفسها هي المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة، فأصبحت المؤسسات اليوم تهتم بإعداد التقارير المستدامة التي تشتمل على جوانب اجتماعية وأخلاقية وبيئية واقتصادية، وتتقيد بإعداد التقارير حسب المواصفات التي تتعلق بالإدارة البيئية إيزو 14000 والمعايير العالمية للمسائلة الاجتماعية SA 0008 ومواصفات المحاسبة والمسائلة والدليل الاسترشادي لكتابة التقارير المستدامة.

نافلة القول أن التنمية المستدامة تحتاج إلى التزام قبل التطبيق، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال وضع سياسة مؤسسية واضحة وطويلة الأمد تلتزم فيها الشركة بتخصيص نسبة مئوية من مواردها لعناصر مسؤولية الشركات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، المهم أن تكون هذه السياسة واضحة وقابلة للتطبيق ومعلنة لجميع الأطراف بحيث يمكن متابعتها و الاستمرار في تنفيذ بنودها حتى لو تغيرت الإدارة.

خاتمة:

يتضح لنا في الأخير بان المسؤولية الاجتماعية هي عبارة عن مجموعة من المبادرات تجاه مختلف أصحاب المصالح بهدف إيجاد تصور جماعي للعمل وتبادل المصالح بعيدا عن الاهتمام بمصلحة المؤسسة لوحدها. كما أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد، وهذا يعني بأنه يجب على مدراء هذه المؤسسات اتخاذ القرارات التي تخدم مصالح الشركة و المجتمع في نفس الوقت دون تحيز لجهة عن الجهة الثانية.

قائمة المراجع والإحالات:

1- د. بلال خلف السكارنة – أخلاقيات العمل – دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة – الطبعة الأولى 2009 – الأردن-ص 162.

2- شيخي محمد و حامرة السعيد – المسؤولية الاجتماعية أداة للاتصال و التسويق في المؤسسة الاقتصادية – الملتقى الدولي 2007 – ص4.

3- محمد الصيرفي – المسؤولية الاجتماعية للإدارة – دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر – الطبعة الأولى 2007 – ص 15.

4- د. طاهر محسن منصور الغالبي و د. صالح مهدي محسن العامري – المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال – دار وائل للنشر – الطبعة الأولى 2005- عمان – ص49.

5- محمد عادل فياض - المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة : مدخل لمساهمة منظمات الأعمال في الاقتصاد التضامني – ملتقى الاقتصاد التضامني – 2005/02/12- جامعة تلمسان – ص 256.

6- http://www.csrkuwait.com/AboutCSR.aspx

7- الطاهر خامرة- المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة- رسالة ماجستير - جامعة ورقلة - 2007ص82.

8- عبد الرحمن هيجان – ضغوط العمل: منهج شامل لدراسة مصادرها و نتائجها و كيفية إدارتها- معهد الإدارة العامة للنشر 1998- ص198.

9- د. صالح مهدي العامري – الدور الاجتماعي للشركات بين المؤيدين والمعارضين- الاقتصادية الالكترونية – ديسمبر 2005- العدد 4463. 10- د. طاهر محسن و د. صالح مهدي – المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال- مرجع سابق- ص69.

11- د. تامر ياسر البكري – التسويق و المسؤولية الاجتماعية – مرجع سابق – ص 54.

12- د. عثمان محمد غنيم و د. ماجدة احمد أبو زنط- التنمية المستديمة – فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها – دار صفاء للنشر و التوزيع – عمان – الطبعة الأولى 2007- ص25.

13- محمد رزقون وأبو حفص رواني- الحوكمة البيئية والاجتماعية للمؤسسات- منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة- الملتقى الدولي سنة 2007- ص14.

14- مقدم وهيبة –مداخلة بعنوان " دور المسؤولية الاجتماعية لمنشات الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة" - ص20.